

حوادث المرور في الوطن العربي : حجمها وتقدير تكاليفها الاقتصادية

الملخص:

تشكل الحوادث المرورية وما ينتج عنها من تلفيات وإصابات ووفيات واحدة من أهم معوقات عملية التنمية في الدول النامية ، خاصة في الدول العربية. وتكمن خطورة الحوادث المرورية فيما تتركه على الفرد والمجتمع من آثار عدة ، منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

وباستخدام بعض المؤشرات المتفق عليها عالمياً ، والتي تعكس مدى خطورة الحوادث المرورية في الوطن العربي ، وذلك من خلال مقارنة هذه المؤشرات بما يناظرها في الدول المتقدمة في مجال السلامة المرورية، حيث وجدت هذه الدراسة أن هذه المؤشرات تفوق ما يماثلها في الدول الأخرى بمراحل كثيرة ، مما يشير إلى مدى ما يتعرض له المواطن العربي من خطورة بسبب الحوادث المرورية. كما أن هذه المؤشرات المرتفعة تشير بشكل واضح إلى مدى شدة ودموية الحوادث المرورية في الوطن العربي. وقامت الدراسة بتقدير الفاقد الاقتصادي بسبب الحوادث المرورية في الوطن العربي بناءً على النموذج البريطاني لتكاليف الحوادث المرورية حيث تقدر بنحو ٢٠,٥ مليار دولار أمريكي سنوياً. كما تم تقدير تكلفة الحوادث المرورية في الوطن العربي عن طريق تكلفة الحوادث المرورية في المملكة المغربية كدولة أساس حيث قدرت بنحو ٢٧,٧ مليار دولار سنوياً. وتم أخذ المتوسط بين التقديرين، فبلغ نحو ٢٤,٠٧ مليار دولار سنوياً، وهو ما تميل إليه الدراسة.

وهذه المبالغ الطائلة كان في الإمكان الاستفادة منها في مشاريع التنمية. وقدمت الدراسة إستراتيجية لرفع مستوى السلامة المرورية في الوطن العربي على أمل أن تخفف من التصاعد المستمر للحوادث المرورية التي تقع في الوطن العربي، وما يصاحبها من ضحايا، خاصة بين فئة الشباب، مع متابعة وتقييم مستمر لهذه الإستراتيجية للوصول إلى الأهداف، مع الأخذ في الاعتبار أن توعية المواطنين هي المفتاح لنجاح أي إستراتيجية جديدة توضع من أجل رفع مستوى السلامة المرورية في الدول العربية .